HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.18
18 January 1993
Original : ARABIC

وثيقة أساسية تشكل الجزء الاول
من تقارير الدول الاطراف

الاردن

[٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا	ـ السكان والارض	١ ـ ٤٣	٣
ثانيا	ـ البنية السياسية العامة	٤٤ ـ ٥٤	١٤

الجداول

الجدول		
١ ـ	عدد السكان المقدر حسب المحافظات والجنس لعام ١٩٩٠	١٨
٢ ـ	عدد سكان المملكة المقدر لعام ١٩٩٠ حسب الجنس وفئة العمر	١٩
٣ ـ	الطلبة حسب الجنس والمراحل التعليمية والسلطة المشرفة خلال العام ١٩٨٩/١٩٩٠	٢٠

أولا - السكان والارض

١ - بلغ عدد سكان الاردن المقدر حتى نهاية عام ١٩٩٠ بـ (٠٠٠ ٤٥٣ ٣) نسمة منهم (٠٠٠ ٦٧٦ ١) إناث موزعين على محافظات المملكة المختلفة حسب الجدول ١ أدناه . بلغ الحضر منهم (إجمالي السكان) حسب إحصائيات عام ١٩٨٩ - (٢٦٠ ١٧٦ ٢) والريف (٧٤٠ ٩٣٤) . ويقصد بالحضر التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة فأكثر .

٢ - إن هذا البلد ذو التعداد السكاني المذكور سابقاً والذي يشغل ما مساحته (٠٠٠ ٩٠) كم٢ ، تعتبر معدلات النمو السكاني فيه من أعلى النسب في العالم ، حيث تشير الاحصائيات بأن نسبة النمو الطبيعي هي ٣,٨ في المائة وان معدل الزيادة السنوية في السكان تبلغ ٣,٩٦ في المائة وان نسبة الذكور ٥٣,٤ في المائة والاناث ٤٧,٦ في المائة . ويشكل صغار السن دون الخامسة عشرة سنة نسبة ٥٣ في المائة من السكان ، والذين تزيد أعمارهم عن (٦٥) عاماً يشكلون ما نسبته ٣,٩ في المائة من السكان . وتبلغ نسبة السكان في المدن ٦٤,٧ في المائة نتيجة لتضخم كبير في المدن الرئيسية مثل عمان ، اربد والزرقاء .

٣ - إن التوزيع السكاني في الاردن بمقارنته مع المساحة العامة فهو غير متساو ، فنجد مثلاً أن أكثر من نصف السكان تقريباً يسكنون العاصمة وضواحيها ومنطقة حوض نهر الاردن ومن الملاحظ أن كثافة السكان تزداد كلما اتجهنا إلى شمال البلاد حيث تصل إلى ٨٥ شخصاً في الكم٢ الواحد . بينما تقل الكثافة في مناطق الجنوب حيث تقل إلى ١٥ شخصاً في الكم٢ الواحد في الكرك ، و٨ أشخاص في معان أما في المناطق الصحراوية والتي تشكل المساحة الكبرى من البلاد والتي تقارب الـ ٧٧ في المائة من المساحة الكلية للضفة الشرقية فتبلغ الكثافة السكانية فيها شخص واحد في الكم٢ الواحد .

٤ - يشكل العرب في الاردن غالبية السكان حيث تصل نسبتهم إلى ٩٨ في المائة من مجموع السكان والباقون من أصل غير عربي جاءوا البلاد وتوطنوا فيها في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، ومن الجدير ذكره أن هؤلاء المواطنين جاء أغلبهم من منطقة شمال القفقاس مثل الشركس والشيشان والداغستان ومن مناطق أخرى كالارمن والاكراد والاتراك وغيرهم . وكلهم يتمتعون بالجنسية الاردنية الكاملة لهم كافة الحقوق وعليهم نفس الواجبات .

٥ - وسياسة الحكومة الاردنية تقوم على أساس أن أبناء الاردن جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وهم أسرة واحدة وأن مبدأ التضامن والايمان والشعور بالعيش معاً

وحدة واحدة هي الركيزة الاساسية التي لا تعطي أي مجال لأي مشكلة طائفية أو عرقية بالظهور في إقليم المملكة .

٦ - وللاقليات في الاردن الحق الكامل بالتمتع بحريتها في كل حقوقها الدينية والتعليمية والسياسية والثقافية .

٧ - ومن أهم المؤشرات الديمغرافية المتعلقة بموضوع السكان (الاحصاءات الحيوية) خلال عام ١٩٩٠ ما يلي:

(أ) يقدر معدل المواليد ، والذي يعرف بأنه عدد المواليد في سنة ميلادية لكل ألف من السكان في منتصف تلك السنة بحوالي (٤٠) ؛

(ب) يقدر معدل الوفيات ، الذي يعرف بأنه عدد الوفيات في سنة ميلادية لكل ألف من السكان في منتصف تلك السنة بحوالي (٧) ؛

(ج) بلغ معدل الزواج ، والذي يعرف بأنه عدد الزيجات في سنة ميلادية لكل ألف من السكان (٩,٥) حالة زواج ؛

(د) بلغ معدل الطلاق الناجم الذي يعرف بأنه عدد وقوعات الطلاق في سنة ميلادية لكل ألف من السكان (١,٥) حالة طلاق ؛

(هـ) أما فيما يتعلق بعدد المواليد الاحياء والوفيات خلال عام ١٩٩٠ فقد بلغ المجموع العام للمواليد (١١٦ ٥٣٠) منهم (٣٨٨ ٥٦) من الإناث ، وللوفيات (٥٦٩ ١٠) منهم (٣٦٣ ٦) من الذكور .

٨ - أما عدد سكان المملكة المقدر لعام ١٩٩٠ حسب الجنس وفئة العمر فهو مبين في الجدول ٢ أدناه .

٩ - يجتاز الأردن مرحلة من مراحل تطوره الاجتماعي والاقتصادي حيث يشهد تحولاً ديمقراطياً تنموياً في جميع المجالات بهدف إرساء بناء أساسي جديد لقاعدة اجتماعية اقتصادية متينة تعزز مسيرته نحو التقدم والرقي وتحقيق الافضل لشعبه في مجالات الحياة المختلفة كالتعليم والعمل والصحة والاقتصاد وغيرها بشكل يتفق مع إيديولوجية المجتمع وفلسفته السياسية والاجتماعية وينسجم مع تطلعاته وقيمه الإنسانية ومع المشاركة الإيجابية في المسيرة الإنسانية نحو السلام والأمن للجميع .

١٠ - وفي ظل محدودية الموارد الاقتصادية ورأس المال وعدم استقرار المنطقة حيث ألقت الحروب المتعاقبة في المنطقة على البلاد مسؤوليات مادية ومعنوية كبيرة فإن الحكومة تسعى جاهدة لإصلاح الخلل الاقتصادي والاجتماعي ولتحقيق العدالة الاجتماعية وكرامة العيش للجميع الذي هو مطمح تاريخي أصيل في الثقافة العربية الإسلامية ، منتفعين من تجارب الامم التي تجاوزت التخلف وحققت تقدماً ورخاء كبيراً .

الوضع الاقتصادي خلال عام ١٩٩٠

١١ - تمكن الاردن خلال عام ١٩٨٩ وحتى نشوب أزمة الخليج في آب/أغسطس ١٩٩٠ من استعادة مقومات الاستقرار واستئناف وتيرة النمو الاقتصادي بعد الازمة الاقتصادية الحادة التي تعرّض لها الاقتصاد الاردني في أواخر عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ .

١٢ - فقد عكست مختلف المؤشرات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ ، حيث تحسن أداء القطاعات الصناعية وزادت الإيرادات المحلية وتم احتواء النفقات العامة الامر الذي أسهم في تخفيض عجز الموازنة . كما تحسن وضع ميزان المدفوعات بفعل زيادة الصادرات الوطنية وإعادة جدولة القروض الخارجية ، ونجح البنك المركزي في إعادة الاستقرار لسوق القطع الاجنبي وتقييد الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر بعد استعادة العمل بسعر صرف موحد لتغطية كافة المعاملات الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ .

١٣ - ومع ظهور أزمة الخليج تأثر الاقتصاد الاردني سلباً بانعكاسات تلك الازمة التي تمثلت في تراجع حوالات العاملين وعودة عدد كبير منهم وانخفاض الصادرات الاردنية وتوقف المساعدات العربية إلى جانب تأثر قطاعات السياحة والنقل والشحن والترانزيت بصورة ملموسة .

١٤ - وإزاء هذا الوضع سعت الحكومة الاردنية إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة للمحافظة على المكتسبات المتحققة قبل نشوب أزمة الخليج من جهة والتكيف مع الاوضاع المستجدة من جهة أخرى الامر الذي خفف وبشكل كبير من أثر الظروف غير المواتية على المتغيرات الاقتصادية خلال عام ١٩٩٠ .

١٥ - وفيما يلي عرض موجز لاتجاهات هذه المؤشرات بالمقارنة مع عام ١٩٨٩:

(أ) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الجاري بنسبة ٠,٦ في المائة عام ١٩٩٠ مقابل نمو نسبته ١٩,٣ في المائة لعام ١٩٨٩ ، كما زاد الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري بنسبة ١,١ في المائة مقابل ١٥,٤ في المائة لعام ١٩٨٩ . أما بالنسبة للاسعار الثابتة فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابتة بنسبة ٦,٠ في المائة عام ١٩٩٠ مقابل تراجع نسبة ٣,٥ في المائة للعام السابق . كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت بنسبة ٥,٦ في المائة مقابل تراجع نسبته ٥,٧ في المائة لعام ١٩٨٩ ؛

(ب) وعلى الصعيد القطاعي ، فقد سجل الدخل المتولد من قطاعات الانتاج السلعي بالاسعار الثابتة نمواً نسبته ١,٦ في المائة لعام ١٩٩٠ مقابل تراجع نسبته ١,١ في المائة لعام ١٩٨٩ . فقد نما القطاع الزراعي بنسبة ٦,١ في المائة مقابل تراجع نسبته ١٣,١ في المائة لعام ١٩٨٩ . كما نما قطاعا الكهرباء والمياه

والانشاءات بنسبة ٨,١ في المائة و٣ في المائة على التوالي عام ١٩٩٠ ، مقابل نمو نسبته ٣,٨ في المائة وتراجع نسبته ٤,٥ في المائة على التوالي لعام ١٩٨٩ . وفيما يتعلق بقطاع الخدمات ، فقد أظهرت تراجعاً بنسبة ١٠ في المائة مقابل تراجع نسبته ٣,٢ في المائة لعام ١٩٨٩ . وقد تراوحت معدلات التراجع بالاسعار الثابتة ما بين ٣٨,٥ في المائة لقطاع النقل والمواصلات و٢,١ في المائة لقطاع الخدمات المنزلية في حين سجلت قطاعات الخدمات المصرفية المحتسبة والمؤسسات التي لا تهدف الربح والخدمات المالية والعقارية ومنتجي الخدمات الحكومية نمواً بنسبة ٣,٨ في المائة و٣ في المائة و٢,٧ في المائة و٠,٩ في المائة على التوالي ؛

(ج) أظهر المستوى العام للاسعار في المملكة تراجعاً في معدل نموه خلال عام ١٩٩٠ مقارنة مع العام السابق ، حيث ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ١٦,١ في المائة مقابل ٢٥,٨ في المائة لعام ١٩٨٩ ، ويعزى هذا التراجع إلى السياسات والاجراءات النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي والتي ركزت بمجملها على ضبط معدل نمو السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسعر صرف الدينار الاردني ، هذا بالاضافة إلى السياسات المالية التي انتهجتها الحكومة والتي أسفرت عن ضبط زيادة عجز الموازنة العامة خلال هذا العام ؛

(د) حققت الايرادات العامة خلال عام ١٩٩٠ نمواً نسبته ٩,٧ في المائة عن العام السابق ، حيث بلغت (٩٣٨,٧) مليون دينار ، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لنمو الإيرادات المحلية وأقساط القروض المستردة بالنسبتين ٣٢ في المائة و٥,٦ في المائة على الترتيب ، وتراجع بند المساعدات الخارجية بنسبة ٣٧,٩ في المائة . أما النفقات العامة فقد بلغت ١ ٠٣٣,٧ مليون دينار مسجلة بذلك زيادة معتدلة نسبتها ٤,١ في المائة عن مستواها في العام الماضي وانخفاضاً نسبته ٥,٥ في المائة عن تقديرات الموازنة العامة لهذا العام وقد تمخض عن هذه التطورات تراجع العجز المالي بنسبة ٣٠,٧ في المائة ليبلغ (٩٥) مليون دينار وليسجل انخفاضاً نسبته ٤٩,٣ في المائة عن تقديرات الموازنة ؛

(هـ) ارتفع الرصيد القائم لمديونية الاردن الخارجية (والمحتسب باستبعاد التسديدات من إجمالي قيمة القروض التي تم التعاقد عليها) ليصل إلى (٦ ٠٥٢,٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، مقابل (٥ ٤٠٩,٤) مليون دينار خلال العام السابق ، محققاً بذلك نمواً نسبته ١١,٩ في المائة ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة الرصيد القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل خلال هذا العام إلى ٢٣٥,٧ في المائة مقابل ٢١٢,٩ في المائة خلال عام ١٩٨٩ . أما الرصيد غير المسدد للدين العام الداخلي ، فقد بلغ (١ ٠٣٧,٤) مليون دينار ، أي بزيادة ٤,٣ في المائة على مستواه في العام السابق . ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة هذا الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩,٢ في المائة عام ١٩٨٩ إلى ٤٠,٤ في المائة عام ١٩٩٠ . وفيما يتعلق بالفوائد والجوائز المدفوعة على الدين العام الداخلي ، فقد ارتفعت من ٢٩,٢ مليون دينار خلال عام ١٩٨٩ إلى ٣٢,١ مليون دينار خلال العام الحالي ١٩٩٠ ، مشكلة بذلك ما نسبته ٤,٣ في المائة من الايرادات المحلية ؛

(و) واصل قطاع التجارة الخارجية السلعية (الصادرات الوطنية + المستوردات) تحقيق معدلات نمو جيدة للعام الثاني على التوالي ، إذ بلغت نسبة نموه ٣٢,٥ في المائة خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بما نسبته ٣٠,٩ في المائة عام ١٩٨٩ ، فقد نمت الصادرات الوطنية بما نسبته ١٤,٦ في المائة مقابل ٦٤,٤ في المائة للعام السابق ، أما المستوردات فقد نمت بما نسبته ٤٠,٣ في المائة مقابل ٣٠,٣ في المائة لعام ١٩٨٩ ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٩,٤ في المائة عام ١٩٨٩ إلى ٩١ في المائة هذا العام موزعة بنسبة ٢٣,٨ في المائة للصادرات الوطنية و٦٧,٢ في المائة للمستوردات . كذلك ارتفع نصيب الفرد من التجارة الخارجية إلى ٦٧٧,١ دينار مقابل ٥٦٧,١ دينار لعام ١٩٨٩ .

الدين العام الخارجي

١٦ - تشير بيانات المديونية الخارجية للأردن لعام ١٩٩٠ إلى ارتفاع الرصيد غير المسدد للقروض الخارجية (المحتسب باستبعاد التسديدات من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها) ليصل إلى ٦ ٠٥٢,٥ مليون دينار مقابل ٥ ٤٠٩,٤ مليون دينار عام ١٩٨٩ محققاً بذلك زيادة نسبتها ١١,٩ في المائة . وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة القروض المتعاقد عليها من جهة وانخفاض التسديدات من جهة أخرى .

١٧ - وبالنظر إلى حركة القروض الخارجية خلال عام ١٩٩٠ ، فقد بلغ إجمالي المسحوب منها ما قيمته ٣٧٣,٧ مليون دينار .

١٨ - من ناحية أخرى ، انخفض إجمالي تسديدات القروض الخارجية خلال هذا العام بما نسبته ١٠,٣ في المائة ليبلغ ٣١٤,٧ مليون دينار ، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الفوائد المدفوعة بما نسبته ٤١,١ في المائة لتبلغ ١٨٠,٣ مليون دينار ، وانخفاض الاقساط بما نسبته ٣٩,٧ في المائة لتصل إلى ١٣٤,٤ مليون دينار نتيجة إعادة جدولة المديونية الخارجية للأردن وتوقف الأردن عن التسديد بعد اندلاع أزمة الخليج .

١٩ - وفيما يتعلق بعملية إعادة جدولة الديون ، فقد تم الاتفاق مع نادي باريس ونادي لندن على جدولة ما قيمته ٦٤٥,٤ مليون دولار أو ما يعادل ٤٢٨,٤ مليون دينار من الاقساط المستحقة في عام ١٩٩٠ علماً بانه لم تتم جدولة للفوائد المستحقة في هذا العام . في حين تمت في عام ١٩٨٩ إعادة جدولة ما قيمته ٦٠٤,٤ مليون دولار من الاقساط والفوائد المستحقة في ذلك العام ، منها ما قيمته ٤٩٤,٤ مليون دولار من الاقساط المستحقة في نفس العام والباقي كفوائد .

٢٠ - وقد شهد معدل الدين الخارجي مقاساً بنسبة تسديدات القروض الخارجية إلى إجمالي الصادرات مع السلع والخدمات ، انخفاضاً ملحوظاً في عام ١٩٩٠ ليصل

إلى ١٤,٧ في المائة مقابل ٢٠,٣ في العام السابق ، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ٣٤ في المائة وانخفاض إجمالي التسديدات بنسبة ١٠,٣ في المائة .

٣١ - وفيما يتعلق بقيمة القروض الخارجية التي تم التعاقد عليها خلال عام ١٩٩٠ ، فقد بلغت حوالي ٤١٩,٨ مليون دينار أي ما يعادل ٦٥٥,٨ مليون دولار وقد استحوذت القروض الموجهة لدعم موارد الخزينة على نصيب الأسد ، حيث بلغت قيمتها النسبية ٧٥,٣ في المائة من إجمالي القروض المتعاقد عليها ، وفي المقابل حظي قطاع التعليم على ما نسبته ١٠,٩ في المائة وقطاع الصناعة والتعدين على ما نسبته ١٠,٣ في المائة .

انعكاسات أزمة الخليج على الأردن

٣٢ - نظراً لموقع الأردن الجغرافي وارتباط اقتصاده الوثيق باقتصاد الدول العربية المجاورة فقد كان الأكثر تأثراً بتطورات أحداث أزمة الخليج بعد العراق والكويت . وقد نشأت أبرز الآثار عن التزام الأردن بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ (١٩٩٠) والقاضي بفرض الحظر الاقتصادي على العراق الكويت . وقد جاءت هذه الأزمة في الوقت الذي كان فيه الأردن ينفذ بنجاح برنامجاً اقتصادياً تصحيحياً بالتعاون مع صندوق النقد الدولي .

٣٣ - ولقد تم تقدير خسارة الأردن الكلية من قبل الأمم المتحدة بالتعاون والاتفاق مع الجهات الأردنية المختصة بحوالي ١,٣ بليون دولار لعام ١٩٩٠ بافتراض استمرار استيراد حاجات الأردن النفطية من العراق ، أما في حال لجوء الأردن إلى مصادر أخرى لاستيراد مستلزماته النفطية فإن تقديرات تلك الخسائر سترتفع لتصل إلى حدود ١,٥ بليون دولار ، منها حوالي بليون دولار خسارة مباشرة ناتجة عن تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق ، وتعتبر هذه الخسائر كبيرة جداً لاقتصاد صغير كالاقتصاد الأردني حيث يعادل حجم هذه الخسارة حوالي ٣٥ في المائة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٩ أو حوالي ٥٠ في المائة نسبة إلى إجمالي العوائد من العملات الأجنبية .

٣٤ - من جانب آخر فقد ترتب على عودة ما يقارب (٣٠٠ ٠٠٠) مواطن من دول الخليج العربي بالأخص من الكويت منذ بدء الأزمة ولغاية نهاية عام ١٩٩٠ ازدياد الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة الأردنية بتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لهم . هذا فضلاً عن أثر هؤلاء العائدين على زيادة معدلات البطالة المرتفعة أصلاً في الاقتصاد الأردني . ناهيك عن توقف حوالات هؤلاء العمال قد أثر سلباً على أقربائهم المقيمين في الأردن . كما تأثر الأردن سلباً من جراء الأزمة بتدفق أعداد هائلة من العمال الآسيويين والمصريين الذين كانوا يعملون في العراق والكويت قبل نشوء الأزمة .

٣٥ - وقد عبر من خلال الاردن أكثر من (٨٠٠ ٠٠٠) شخص خلال الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وقد أشارت التقديرات أن الاردن قد تكبد حوالي (٤٨) مليون دولار لإغاثة هؤلاء الوافدين وذلك بتوفير المسكن والمأكل ووسائط النقل والخدمات الصحية اللازمة ، ومن الانعكاسات السلبية لتدفق هؤلاء الوافدين التاثير على زيادة التلوث البيئي خاصة في ظل غياب البنية التحتية المناسبة في المخيمات المقامة لهم .

٣٦ - وعلاوة على ما سبق فكان تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة الازمة قد انعكس على مستوى العائدات من الضرائب ، بالإضافة إلى توقف المساعدات الواردة من الدول العربية . كما أدى انخفاض موارد الحكومة المحلية والخارجية إلى تقليص الإنفاق الحكومي مما انعكس سلباً على تشغيل الايدي العاملة نظراً لكون الحكومة تساهم في توفير فرص عمل كبيرة من خلال نفقاتها ومشاريعها الاستثمارية التنموية .

٣٧ - وبالرغم من فداحة الخسائر التي تم تقديرها من جراء أزمة الخليج فلقد تمكن الاقتصاد الاردني بفضل المساعدات والقروض الميسرة التي قدمت له ، ضمن إطار لجنة التنسيق المالي لأزمة الخليج ، والجهود الحثيثة التي بذلت من قبل الجهات المسؤولة ، من تخفيف حدود الانعكاسات السلبية للأزمة على الاقتصاد الاردني في عام ١٩٩٠ ، فلقد بادرت عدة دول وفي مقدمتها ألمانيا واليابان والمجموعة الاوروبية بتقديم الدعم المالي للأردن لتمكينه من تخطي آثار الأزمة ، وقد جاء ذلك استجابة لتوصيات الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى . وقد بلغ المسحوب من المساعدات والقروض المقدمة خلال عام ١٩٩٠ من هذه الدول ما مقداره (٣٥٢) مليون دولار ، منها ما مقداره (١٤٠) مليون دولار مساعدات و(٢١٢) مليون دولار قروض ميسرة . كما أن توقف الاردن عن تسديد جزء كبير من الاقساط المستحقة والفوائد المستحقة الدفع بعد نشوء الازمة ، والتي بلغت (٣٣٤) مليون دولار عام ١٩٩٠ ، وقيامه بإعادة جدولة ما يقارب (٦٤٥) مليون دولار من الاقساط مستحقة الدفع خلال العام ، قد أثر أيضاً بشكل إيجابي دون استنفاد الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي .

٣٨ - وعلاوة على ذلك فقد ساهمت عوامل أخرى في امتصاص جانب آخر من الآثار السلبية للأزمة تمثلت في عودة جانب من الاموال المودعة في الخارج إلى داخل الاردن لتعكس ازدياد عوامل الثقة بالاقتصاد الوطني باعتباره ملجأ آمناً للمدخرات .

٣٩ - بعد استعراض الخسائر المقدرة التي تكبدها الاقتصاد الاردني من جرّاء أزمة الخليج والعوامل المخففة التي مكنت من استيعاب الازمة جزئياً خلال العام الحالي يتبين بوضوح أن التاثيرات المستقبلية السلبية للأزمة على مختلف فعاليات الاقتصاد الاردني لا تزال بحاجة لمعالجة جذرية وجادة حيث أن غالبية العوامل المخففة التي تمت

الإشارة إليها ذات طبيعة مؤقتة كما أن العوامل السلبية لا تزال قائمة ، بل إن بعضها قد يتفاقم على المدى الطويل . ولعل أبرز العوامل تدفق أعداد هائلة من الاردنيين العاملين في دول الخليج وبالاخص الكويت إلى الاردن وانعكاسات ذلك على نفقات البنية الاساسية ومعدلات البطالة من جهة ، وانخفاض الدخل المتأتي من حوالات العاملين من جهة أخرى . هذا بالاضافة إلى احتمال استمرار إغلاق معظم أسواق الخليج أمام الصادرات الاردنية السلعية والخدمية ، واستمرار توقف المساعدات المقدمة من تلك الدول . كذلك تعتبر خدمة الديون الخارجية للاردن والتي تستحق خلال السنوات القادمة ، في غياب أي خفض للدين من الاعباء الثقيلة التي تتضاعف صعوبة أدائها في ظل الظروف والعوامل المشار إليها .

٣٠ - فيما يتعلق بعودة جانب كبير من المغتربين الاردنيين تشير التقديرات إلى عودة ما يقارب (٣٠٠ ٠٠٠) أردني من العاملين وعائلاتهم من دول الخليج العربي خلال الفترة التي تلت نشوء الأزمة عام ١٩٩٠ ومن المتوقع عودة أعداد أخرى قد تصل في حدها الاقصى إلى ما يقارب العدد المشار إليه أعلاه ، وفي واقع الامر فإن عودة هذه الافواج الهائلة من المغتربين سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية مستقبلية متعددة ، فمن المتوقع أن يترتب على عودة هؤلاء المغتربين أعباء إضافية ضخمة على الموازنة العامة وذلك لتأمين الاحتياجات الاساسية لهم من نواحي التعليم والصحة والمياه والمجاري والكهرباء والنقل والاتصالات .

٣١ - ومن الآثار الاخرى لعودة المغتربين الانخفاض الحاد المتوقع في الدخل المتأتي من حوالات العاملين في الخارج الذي يعتبر رافداً أساسياً لمصادر المملكة من العملات الاجنبية وبالتالي فإن ذلك سيفاقم من عجز الموارد الاجنبية الامر الذي يزيد من حجم الفجوة التمويلية المقدرة لميزان المدفوعات الاردني .

٣٢ - من جانب آخر ، فإن استمرار توقف المساعدات العربية يعتبر أحد العوامل السلبية الاساسية الناجمة عن أزمة الخليج ، ويرجع ذلك إلى أن هذه المساعدات تعتبر من أهم مصادر دخل العملات الاجنبية للاردن والايرادات العامة للدولة على حد سواء ، حيث شكلت هذه المساعدات ما نسبته ٦٠,٤ في المائة من عجز الميزان التجاري وما نسبته ٣٨,٧ في المائة من الايرادات العامة للدولة عام ١٩٨٩ ، وبالتالي فإن استمرار توقف المساعدات العربية سيضاعف من الآثار السلبية المستقبلية للأزمة على الاقتصاد الاردني ، وسترتب على ذلك مواجهة الاقتصاد الاردني لصعوبات بالغة في تأمين جانب كبير من احتياجاته من العملات الاجنبية اللازمة لتغطية نفقاته الخارجية الجارية كالمستوردات وتسديد ما يستحق عليه من ديون خارجية .

٣٣ - ومن الانعكاسات السلبية المستقبلية الاخرى للأزمة على مصادر دخل المملكة من العملات الاجنبية المختلفة ستفاقم من أعباء خدمة الدين الخارجي للأردن . فمن المتوقع أن تتجاوز مدفوعات خدمة الدين الخارجي ١,٣ بليون دولار سنوياً ولعدد من السنوات القادمة ، ومن المتوقع أن يزداد هذا العبء ليزيد عما مقداره ١,٥ بليون دولار سنوياً بافتراض حصول الأردن على قروض جديدة ميسرة .

الخسائر من العملات الأجنبية من جراء أزمة الخليج لعام ١٩٩٠

مليون دولار أمريكي

(أ)	قطاع التجارة الخارجية		٢٢٩
(ب)	قطاع الخدمات		٦٧٤
	قطاع النقل	١٣٨	
	قطاع حوالات العاملين	٢١٣	
	قطاع السياحة	٢٧٤	
	قطاع خدمات أخرى	٤٩	
(ج)	الموازنة العامة للمساعدات:		٣٩٣
	مساعدات من الكويت	٣١٠	
	مساعدات أخرى	٧٥	
	قروض المؤسسات العربية في الكويت	٣٥	
	نفقات إغاثة الوافدين	٤٨	
(د)	ديون على العراق		١١٠
مجموع الخسائر (بدون النفط والديون على العراق)			١ ٢٩٦
مجموع الخسائر (مع النفط وديون العراق)			
١ - بافتراض أن سعر النفط ٣٥ دولاراً للبرميل			١ ٥٢١
٢ - بافتراض أن سعر النفط ٤٠ دولاراً للبرميل			١ ٥٤٤

المصدر: تقدير بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع الأردن .

البطالة

٣٤ - لقد أولت الدولة مشكلة البطالة كل اهتمام . ودارت مناقشات موسعة حولها في جلسات مجلس الأمة ، كما حرصت الحكومة على توفير أكبر قدر من فرص العمل للباحثين عن الوظيفة في القطاع الحكومي ، وشكلت لجنة وزارية لمعالجة ظاهرة البطالة ، وركزت الحكومة على برامج التاهيل والتدريب المهني وأنشأت صندوقاً للمعونة الوطنية ، وقامت وزارة العمل بتطوير أجهزتها وزيادة فعاليتها ونجحت بتوفير (٣٠٠ ٦) فرصة عمل خلال عام ١٩٩٠ ، إضافة إلى (٣٤٦ ٢) موظفاً وموظفة تم تعيينهم من قبل ديوان الخدمة المدنية . إلا أن الأعداد الضخمة لمخرجات التعليم الاكاديمي بشكل رئيسي زادت من حدة

ظاهرة البطالة ، وأدت الأوضاع في المنطقة العربية ولا سيما أزمة الخليج إلى تفاقم هذه المشكلة نتيجة عودة أعداد كبيرة من المغتربين العاملين في تلك الدول إلى وطنهم الام . وكذلك يتوقع أن يترتب على عودة هؤلاء المغتربين زيادة أعداد العاطلين عن العمل في الاقتصاد الاردني بحوالي (٦٠ ٠٠٠) شخص ويزداد هذا العدد بازدياد أعداد العائدين .

٣٥ - لقد بلغ عدد طلبات العمل المسجلة لدى ديوان الخدمة المدنية حتى عام ١٩٩٠ ما مجموعه ٣٠ ٢٩٩ طلباً من حملة دبلوم كليات المجتمع منها (٢٣ ٩٣٣) من الإناث ، ويلاحظ أن الإناث يشكلن ٧٩ في المائة من المجموع العام لطالبي التوظيف من حملة دبلوم كليات المجتمع . أما طلبات التوظيف المسجلة لدى الديوان من حملة الشهادة الثانوية العامة فقد بلغ عددها حتى عام ١٩٩٠ حوالي (٦ ٣٨٧) منها (٣ ٣٤٥) من الإناث . بينما بلغ عدد الطلبات المسجلة من حملة الشهادات الجامعية حتى عام ١٩٩٠ (١٠ ٨٦٩) منها خمسة آلاف من الإناث .

٣٦ - ومن هنا نرى ضخامة الأعداد التي يمثلها الناتج التعليمي ومخرجاته والتي تمثل جانب العرض المستمر على سوق العمل الداخلي والخارجي . لقد بلغ عدد طلبات التوظيف التي تسلمها ديوان الخدمة خلال هذا العام (١٩٩٠) - (٤٧ ٠٥٥) طلباً موزعة حسب المؤهل العلمي والجنس كما هو مبين بالجدول التالي:

المؤهل العلمي/الجنس	ذكور	إناث	المجموع
جامعيون	٥ ٨٦٩	٥٠٠	١٠ ٨٦٩
دبلوم كليات مجتمع	٦ ٣٦٦	٢٣ ٩٣٣	٣٠ ٢٩٩
الثانوية العامة	٣ ٠٤٢	٣ ٣٤٥	٦ ٣٨٧
المجموع	١٥ ٢٧٧	٣٢ ٢٧٨	٤٧ ٥٥٥

٣٧ - ويلاحظ من هذا الجدول: تشكل طلبات الإناث ٦٨ في المائة من مجموع الطلبات لعام ١٩٩٠ وغالبية الإناث هن من حاملات دبلوم كليات المجتمع ، بنسبة ٧٤ في المائة من مجموع الطلبات . تشكل طلبات حملة دبلوم كليات المجتمع ٦٤ في المائة من مجموع الطلبات تليها طلبات الجامعيين ونسبتها ٢٣ في المائة ، ثم طلبات الحاصلين على الثانوية العامة ١٣ في المائة .

التعليم

٣٨ - تشرف وزارة التربية والتعليم على مراحل التعليم في الأردن ابتداء من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الثانوي الاكاديمي المهني . وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠ بقي عدد المدارس كما هو في العام السابق وازداد عدد

حوالي ٤,٨ في المائة والطلبة حوالي ٣,٦ في المائة وذلك بالمقارنة مع العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ . كما وتشرف وزارة التعليم العالي على التعليم في كليات المجتمع والجامعات الاردنية . يبين الجدول ٣ أدناه توزيع الطلبة حسب الجنس والمرحلة التعليمية والسلطة المشرفة خلال العام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠ إذ يبين بأن عدد الطلبة خلال العام المذكور بلغ (٧٧٧ ٠١٦ ١) طالباً وطالبة منهم (٠٨٦ ٥٢٩) من الذكور موزعين على مراحل التعليم المختلفة (روضة ، أساسي ، ثانوي أكاديمي ، الثانوي المهني) والسلطة المشرفة على ذلك (وزارة التربية والتعليم ، حكومية أخرى ، وكالة الغوث والتعليم الخاص) . وقد بلغ عدد المدارس في المملكة لنفس العام (٦٣٤ ٣) مدرسة مختلفة (ذكور ، إناث ، مختلطة) وبلغ عدد المعلمين في المملكة (٣٣١ ٤٥) منهم (٥٥٩ ٢٧) من الإناث ويعمل (٢٤٠ ٣٥) معلماً ومعلمة في المدارس لوزارة التربية والتعليم ، (٦٣٢) معلماً ومعلمة في المدارس الحكومية الاخرى ، (٦٣٤ ٣) معلماً في مدارس وكالة الغوث و(٦٦٨ ٥) معلماً ومعلمة في المدارس الخاصة .

٣٩ - أما فيما يخص التعليم العالي والمتوسط فإنه يوجد في الاردن حالياً ستون كلية مجتمع أكثر من نصفها كليات مجتمع خاصة حيث يقبل في هذه الكليات (المعاهد المتوسطة) الطلبة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية العامة بمختلف فروعها الاكاديمية والمهنية ومدة الدراسة في الغالبية العظمى من البرامج سنتان . وقد شهد التعليم التقني في كليات المجتمع نمواً سريعاً خلال عقد الثمانينات وقد تطور هذا النوع من التعليم وكان من أبرز مظاهر هذا التطور نمو حجم الالتحاق بهذه المؤسسات التعليمية التي أصبحت منتشرة في مختلف المناطق والذي يبلغ حوالي (٠٠٠ ٣٠) الف طالب سنوياً . ومن مظاهره أيضاً ارتفاع نسبة التحاق الإناث حيث كانت نسبة التحاق الذكور ٤٣ في المائة أما الإناث فقد بلغت ٥٧ في المائة .

٤٠ - ويلتحق أغلبية الطلبة بكليات المجتمع الخاصة ، إذ بلغت نسبتهم فيها ٦٤ في المائة وتوجد أعلى نسبة من الطلبة في البرنامج الاكاديمي . ويتركز الالتحاق على المهن الهندسية ٤٨ في المائة ، والمهن الطبية المساعدة ٣٦ في المائة ، والفنون الجميلة والتطبيقية ١٣ في المائة والعلوم الادارية ٨ في المائة .

٤١ - أما التوقعات المستقبلية للتعليم التقني في المعاهد المتوسطة فيصعب التنبؤ بها بدقة في الوقت الحاضر بسبب التحولات الكبيرة التي طرأت مؤخراً على التعليم العالي . ومن أهم هذه التحولات السماح بإنشاء جامعات أهلية حيث باشرت واحدة منها عملها في العام ١٩٩٠/١٩٩١ . وأربع أخرى في العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٢ ، ومن هذه التحولات أيضاً تخفيض الحد الادنى لمعدلات القبول في الجامعات الاهلية ٦٠ في المائة عنه في الجامعات الحكومية ٦٥ في المائة مما سيؤدي إلى زيادة الشرائح من الفئات الطلابية المقبولة في التعليم الجامعي ممن كان يقتصر قبولهم قبل ذلك على التعليم التقني في كليات المجتمع .

٤٢ - بلغ عدد المقبولين بالسنة الاولى في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠ على النحو التالي:

	المجموع	اناث
الجامعات الاردنية	٩ ٥٥٧	٤ ٤٢٢
كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية	٢٤٥	٢٧
كليات المجتمع الاردنية	٢٠ ٦٨١	١١ ١١٨
المجموع	٣٠ ٥٩٣	١٥ ٥٦٧

٤٣ - وللمقارنة مع العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ يتبين من الارقام الملاحظات التالية:

(أ) زيادة في المجموع الكلي للمقبولين بالسنة الاولى في مؤسسات التعليم العالي في الاردن لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ عنه في العام السابق بنسبة ٩,٦ في المائة الاناث منهم ٥,٦ في المائة وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة نسبة القبول في مؤسسات التعليم العالي في الاردن لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ ؛

(ب) زيادة في عدد المقبولين في الجامعات الاردنية عن عام ١٩٨٨/١٩٨٩ بنسبة ٠,٢ في المائة ، أما الإناث فقد كانت الزيادة (٥,٤ في المائة) ؛

(ج) زيادة في عدد الملتحقين بالسنة الاولى في كليات المجتمع الاردنية بنسبة ١٢,٩ في المائة . لقد بلغ عدد المجموع الكلي للملتحقين بالتعليم العالي في الاردن لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ (٦٩ ٦٣٤) طالباً ، الاناث منهم (٣٥ ٦٩٧) أي بنسبة ٥١,٣ في المائة وكان توزيعهم على مؤسسات التعليم العالي كما يلي:

	مجموع	إناث	نسبة الإناث
الجامعات الاردنية	٣١ ٧٥٧	١٤ ٣٤٨	٤٥٪
كليات عمان الجامعية للهندسة التطبيقية	٢٤٥	٢٧	١١٪
كليات المجتمع الاردنية	٣٧ ٦٣٢	٢١ ٣٢٢	٥٧٪
المجموع	٦٩ ٦٣٤	٣٥ ٦٩٧	٥١,٣٪

ثانيا - البنية السياسية العامة

٤٤ - الاردن بلد عربي إسلامي عاشت على أرضه حضارات متميزة في التاريخ الماضي . وقد احترف سكان البلاد الزراعة والتجارة وعرفوا الاستقرار والإقامة في المدن والقرى ولم تكن البلاد بمنأى عن التيارات الفكرية وبخاصة الدينية التي شملت بلاد الشام . ومنذ عام ٦٣٤ فإن الثقافة العربية الإسلامية هي سمة البلاد وعليه يستمد المجتمع الاردني قيمه ومثله منها ، وهذه الثقافة المنفتحة على الثقافة المعاصرة هي الاساس التي تنتسب إليه ثقافتنا الوطنية ، واللغة العربية هي لسان الامة ووسيلة التعبير عن هويتها الحضارية . وعلى اثر انهيار الدولة العثمانية أصبح الاردن في عام ١٩٢١ دولة بالمعنى المعاصر ، حيث شكلت أول حكومة في شهر نيسان/ابريل من نفس العام ، وتم اختيار مجلس تشريعي من الشعب وعليه فإنه منذ تأسيس الدولة عرف الاردن الديمقراطية وكان ذلك نهجاً للهاشميين وإن تخللها بعض الفترات التي تعطلت فيها الحياة النيابية لاسباب ولظروف خارجة عن إرادة الامة الناتجة عن أوضاع منطقة الشرق الاوسط المعروفة بقضية فلسطين واحتلال أجزاء من الاراضي العربية . وقد عرف الاردن الاحزاب السياسية منذ البداية فنمت على أرضه أحزاب أصبغت كلها بالصبغة القومية العربية وكان أولها حزب الاستقلال الذي شارك العديد من أعضائه في أول حكومة عام ١٩٢١ . وحزب الشعب الذي تأسس في آذار/مارس ١٩٣٧ ، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي تأسس عام ١٩٣٩ ، والحزب الحر المعتدل عام ١٩٣٠ وحزب التضامن الاردني عام ١٩٣٣ ، والحزب العربي الاردني عام ١٩٤٦ الذي كان من أهم مطالبه وضع دستور ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي حر وإطلاق الحريات العامة وحكومة ديمقراطية .

٤٥ - وكانت الاعوام من (١٩٥٣ - ١٩٥٧) فترة بناء مميز تمثلت بالتعديلات التشريعية التي أدخلت على الدستور الاردني ومن أهمها الحرية الحزبية وتجميد قانون الدفاع باستثناء ما يتعلق بقضايا الامن وحرية التشكيل الثقافي مما جعلت الدستور الاردني دستوراً عصرياً .

٤٦ - إلا أن هذه الفترة سبقتها أحداث ساهمت في تغيير مسارها وتوجهاتها ، ففي عام ١٩٤٨ حدثت نكبة فلسطين مما تسبب في هجرة آلاف من الفلسطينيين إلى الاردن وعقبها انضمام الضفة الغربية الجزء المتبقي من فلسطين إلى الاردن ، مما أثر في الحياة السياسية الاردنية .

٤٧ - لقد كان نهج جلالة الملك الحسين وما زال منذ توليه العرش الاردني المحافظة على الدستور وتعميق مفهوم الديمقراطية ، إلا أن الحياة البرلمانية في الاردن تعرضت إلى منعطف خطير بسبب ظروف الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ والاوضاع

العربية والدولية وكذلك قرار مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط بتاريخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ والذي نص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني والموافقة على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي لها مما فرض على الحكومة الأردنية تلبية لقرار المؤتمر المذكور تجميد الحياة البرلمانية لعدم المقدرة على استمرار مجلس النواب ، ودفعها للبحث عن صيغة جديدة لسد الفراغ الدستوري وإتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتحمل المسؤولية في صياغة القرار ، فكان في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٧٨ بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري الذي نجح كصيغة تأخذ في الاعتبار معطيات الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها المملكة .

٤٨ - ولما كان الأردن منذ حداثة عهد الدولة حريصاً على إرساء المفاهيم الاساسية للحكم فقد تجاوز ممن الواقع . وتحقيقاً لمبادئه ومرتكزات سياسته القومية صدرت الإرادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة التاسع إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . وبهذه الخلفية التاريخية الموجزة دخل الأردن مرحلة جديدة من مراحله الديمقراطية حيث صدرت التوجيهات لإجراء انتخابات نيابية عامة ، وقد وضعت هذه الانتخابات النيابية القاعدة الأولى للانطلاقة المباركة نحو تعزيز المسيرة الديمقراطية وتثبيت معالم طريقها ووسائل تعميقها وحمايتها ، وقد تمت الانتخابات النيابية بشكل منسجم مع الدستور تماماً ومع قانون الانتخاب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ ، حيث دخلت الأحزاب السياسية تلك الانتخابات والتي تمثلت في أربعة اتجاهات وتيارات وهي: التيار الإسلامي ؛ التيار المحافظ ؛ التيار اليساري ؛ التيار القومي . وفتح باب الترشيح للنساء إلى جانب الذكور دون أي تمييز . وكان للنساء دور فعال في الانتخابات للاقليات العرقية والدينية ، وتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية حرصاً على تمثيل كافة شرائح المجتمع وساد جو الانتخاب حرية الدعاية الانتخابية وقد عبر المرشحون عن ذلك بأنفسهم . وقد انتخب الشعب ممثليه بكل نزاهة وحرية ، شهد على ذلك المواطنون في الداخل والهيئات الدولية والإعلامية .

٤٩ - ولتعميق مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية أصدر جلالة الملك توجيهاته بتشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يوضح ويحدد الأسس والقواعد العامة للعمل السياسي والديمقراطي . وقد روعي في تشكيل اللجنة أن تكون ممثلة لمختلف قطاعات الشعب وقامت بصياغة الميثاق الوطني الذي تم إقراره من قبل مؤتمر شعبي عام ضم جميع القطاعات ، ويؤكد الميثاق في جميع فصوله على كافة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية[(١)] .

---

(١) يمكن الاطلاع على نص الميثاق الوطني في ملفات مركز حقوق الإنسان .

٥٠ - كما بيَّن الميثاق مجمل أسبابه وأهدافه بعد أن وصف الهوية التي ينتمي إليها الشعب الأردني والتي أكدها الدستور الأردني الذي نص على جملة من الثوابت والقواعد والتي تنظم أسلوب الحكم في المملكة وتعامل الشعب الأردني مع هذه الثوابت والقواعد منذ قيام الدولة الأردنية وتواجد أركانها واعتبرها مسلّمات لا اختلاف فيها لأنها نابعة من صميم قناعات الشعب ووجدانه ومصلحته . ومن هذه الثوابت أن نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية نيابي ملكي وراثي والتزام الجميع بالشرعية واحترام الدستور نصاً وروحاً هو تمكين لوحدة الشعب والقيادة والايمان بالهوية القومية للشعب الأردني نسباً وانتماء للأمة العربية ، والايمان بالاسلام ديناً للدولة وحضارة وثقافة للشعب الأردني ، والأردنيون رجالاً ونساء أمام القانون سواء ، وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة .

٥١ - لقد جاء الميثاق الوطني ليضع التصور لدولة القانون والتعددية السياسية معتبراً أن دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطانها وفاعليتها من إرادة الشعب الحرة كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والادارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الاساسية التي أرسى الإسلام قواعدها وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي إشارة واضحة الاهمية التطبيق الفعلي للمبادئ والقوانين ورد في الميثاق أن الدولة الأردنية دولة قانون بالمفهوم العصري الحديث للدولة الديمقراطية وهي دولة المواطنين جميعاً مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة العدل وتكافؤ الفرص وإتاحة المجال العلمي للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونه ولترسيخ البنيان الديمقراطي للدولة والمجتمع الأردني ينبغي العمل على تحقيق ما يلي (نص الميثاق على):

(أ) إنشاء هيئة مستقلة باسم ديوان المظالم بموجب قانون خاص يتولى التفتيش الإداري ويراقب الإدارة وسلوك أشخاصها ويرفع تقارير إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والأنظمة المرعية دون أي مساس باستقلال القضاء واختصاصاته ؛

(ب) إنشاء هيئة مستقلة بموجب قانون خاص لتحديث التشريعات وتطويرها ؛

(ج) إنشاء محكمة دستورية تتولى الاختصاصات التالية:

'١' تفسير أحكام الدستور ؛

'٢' الفصل فيما تحيله المحاكم إليها من إشكالات دستورية في قضايا مرفوعة أمام تلك المحاكم ؛

'٣' الفصل في المنازعات والطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة .

(د) توحيد التشريعات المتعلقة بحالتي الطوارئ والطوارئ الخطيرة المنصوص عليها في الدستور ؛

(هـ) رد صلاحيات مجلس الوزراء التشريعية المنصوص عليها في المادتين (١١٤ ، ١٢٠) من الدستور والمتعلقة بانظمة الاشغال الحكومية واللوازم والخدمة المدنية إلى مجلس الامة ؛

(و) العمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبي متطلبات التطور وإلغاء الاحكام الدستورية التي فقدت مسوغات وجودها .

٥٢ - ويضع الميثاق قواعد تنظيم الاحزاب وضوابطها والتي في مجملها تنص على أن للاردنيين الحق في تاليف الاحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة ونظمها لا تخالف أحكام الدستور . كما وأكد الميثاق على أن للقضاء وحده الحق في البت في أي مخالفة لها علاقة بتطبيق قانون الاحزاب ، كذلك أكد على التزام أي حزب يتولى المسؤولية الوزارية أو يشارك فيها بمبدأ المساواة تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، أما الفصل الرابع من الميثاق فاكد على أن التنمية قائمة على أساس احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية ، وكذلك أكد على حق التنظيم النقابي في شتى القطاعات الاقتصادية .

٥٣ - وأكد الميثاق على احترام ادامية الإنسان وركز أهمية دور الام في تربية الطفل وعلى حق الاطفال في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرعاية والحماية من الوالدين ومن الدولة وعلى ضرورة تعميق مفهوم التكافل الاجتماعي بتوسيع مظلة الضمانات الاجتماعية .

٥٤ - أما موضوع الثقافة والتربية والعلوم والإعلام فاكد على ضرورة إقامة نظام تربوي تعليمي متكامل ينمي التفكير المستقل المبدع مع أهمية توفير الحرية الاكاديمية للمعاهد والجامعات . وأكد الميثاق على إقامة علاقات الاردن الدولية في جميع المجالات على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة .

الجدول ١

عدد السكان المقدر حسب المحافظات والجنس لعام ١٩٩٠

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع
عمان	٨٠٠ ٧٤١	٦٠٠ ٧٠٢	٤٠٠ ٤٤٤ ١
الزرقاء	١٠٠ ٢٧٣	٨٠٠ ٢٥٧	٩٠٠ ٥٣٠
اربد	٣٠٠ ٤١٤	٤٠٠ ٤٠٠	٦٠٠ ٨١٤
المفرق	٦٠٠ ٦٥	٦٠٠ ٦١	٢٠٠ ١٢٧
البلقاء	٦٠٠ ١٢١	٧٠٠ ١١٢	٣٠٠ ٢٣٥
الكرك	٥٠٠ ٧٢	٥٠٠ ٦٧	٠٠٠ ١٤٠
الطفيلة	٤٠٠ ٣٤	٠٠٠ ٢٣	٤٠٠ ٤٧
معان	٨٠٠ ٦٢	٤٠٠ ٤٩	٣٠٠ ١١٢
المجموع	٠٠٠ ٧٧٧ ١	٠٠٠ ٦٧٦ ١	٠٠٠ ٤٥٣ ٣

الجدول ٢

عدد سكان المملكة المقدر لعام ١٩٩٠ حسب الجنس وفئة العمر

فئة العمر	ذكور	إناث	المجموع
صفر _ ٤	٢٥٩ ٥٠٠	٢٥٣ ١٠٠	٥١٢ ٦٠٠
٥ _ ٩	٢٥٧ ٧٠٠	٢٣٩ ٧٠٠	٤٩٧ ٤٠٠
١٠ _ ١٤	٢٦١ ٣٠٠	٢٣٦ ٣٠٠	٤٩٧ ٦٠٠
١٥ _ ١٩	٢٣٤ ٧٠٠	٢١٦ ٢٠٠	٤٥٠ ٩٠٠
٢٠ _ ٢٤	١٩٧ ٣٠٠	١٧٧ ٧٠٠	٣٧٥ ٠٠٠
٢٥ _ ٢٩	١٣٨ ٧٠٠	١٢٥ ٧٠٠	٢٦٤ ٤٠٠
٣٠ _ ٣٤	٨١ ٨٠٠	٨٨ ٨٠٠	١٧٠ ٦٠٠
٣٥ _ ٣٩	٦٣ ٣٠٠	٦٣ ٧٠٠	١٢٦ ٠٠٠
٤٠ _ ٤٤	٥٧ ٠٠٠	٦٠ ٣٠٠	١١٧ ٣٠٠
٤٥ _ ٤٩	٥٧ ٠٠٠	٥٣ ٦٠٠	١١٠ ٦٠٠
٥٠ _ ٥٤	٥٣ ٣٠٠	٥٠ ٣٠٠	١٠٣ ٦٠٠
٥٥ _ ٥٩	٣٧ ٣٠٠	٣٥ ٢٠٠	٧٢ ٥٠٠
٦٠ _ ٦٤	٣٠ ٤٠٠	٢٦ ٨٠٠	٥٧ ٢٠٠
٦٥ _ ٦٩	١٨ ١٠٠	١٥ ١٠٠	٣٣ ٢٠٠
٧٠ _ ٧٤	١٢ ٤٠٠	١٣ ٤٠٠	٢٥ ٨٠٠
٧٥ _ ٧٩	٧ ٢٠٠	٨ ٤٠٠	١٥ ٦٠٠
٨٠ +	١١ ٠٠٠	١١ ٧٠٠	٢٢ ٧٠٠
المجموع	١ ٧٧٧ ٠٠٠	١ ٦٧٦ ٠٠٠	٣ ٤٥٣ ٠٠٠

الجدول ٣

الطلبة حسب الجنس والمراحل التعليمية
والسلطة المشرفة خلال العام ١٩٨٩/١٩٩٠

	الجنس	الثانوي المهني	الثانوي أكاديمي	الاساسي	روضة	الطلبة
وزارة التربية والتعليم	ذكور	١٠ ٣٣٧	٣٩ ٦٣٨	٣٤٣ ٣٥٢	-	٣٨٣ ٢١٧
	إناث	٩ ٠٦٥	٣٣ ٧٦٨	٣٢٨ ٦٧١	-	٣٧١ ٥٠٤
	المجموع	١٩ ٣٩٢	٦٣ ٤٠٦	٦٧١ ٩٢٣	-	٧٥٤ ٧٢١
حكومية أخرى	ذكور	٦ ٢٢٨	٥٤٨	٥ ٧٦٨	٣٩٠	١٢ ٩٣٤
	إناث	١٥٧	١٢٤	١ ٤٧٩	٣٨٨	٣ ١٤٨
	المجموع	٦ ٣٨٥	٦٧٢	٧ ٢٤٧	٧٧٨	١٥ ٠٨٢
وكالة الغوث	ذكور	٥٢٥	-	٦٧ ٧١٩	-	٦٨ ٢٤٤
	إناث	-	-	٦٤ ٨٤٦	-	٦٤ ٨٤٦
	المجموع	٥٢٥	-	١٣٢ ٥٦٥	-	١٣٣ ٠٩٠
التعليم الخاص	ذكور	١٦٨	٣ ٢١١	٣٨ ٤٩٣	٢٢ ٨١٩	٦٤ ٦٩١
	إناث	٥٥	١ ٨٣٥	٣٨ ٦٧٧	١٨ ٦٢٦	٤٩ ١٩٣
	المجموع	٢٢٣	٥ ٠٤٦	٦٧ ١٧٠	٤١ ٤٤٥	١١٣ ٨٨٤
المجموع العام	ذكور	١٧ ٢٤٨	٣٣ ٣٩٧	٤٥٥ ٢٣٢	٢٣ ٢٠٩	٥٢٩ ٠٨٦
	إناث	٩ ٢٧٧	٣٥ ٧٢٧	٤٢٣ ٦٧٣	١٩ ٠١٤	٤٨٧ ٦٩١
	المجموع	٢٦ ٥٢٥	٦٩ ١٢٤	٨٧٨ ٩٠٥	٤٢ ٢٢٣	١ ٠١٦ ٧٧٧

المصدر: وزارة التربية والتعليم .

- - - - -